مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

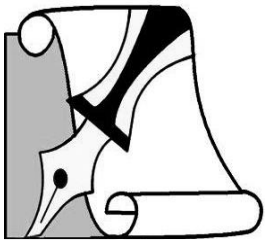

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أوروبا تخضع للضغوط الصهيونية لأسرلة التعليم في الأراضي المحتلة
تعديل المناهج... أو حجب المساعدات المالية

منذ اليوم الأول للنكبة الفلسطينية، كان التعليم واحدا من أهم ميادين الصراع على وعي النشء الفلسطيني بقضيته وهويته الوطنية، ولذلك بذل الاحتلال الإسرائيلي وما زال، جهودا متواصلة لتزييف هذا الوعي وزرع روايته الخاصة للصراع العربي الإسرائيلي، من خلال محاولات أسرلة مناهج التعليم الفلسطينية خصوصا في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي برزت بشكل واضح، في الآونة الأخيرة مع حجب الاتحاد الأوروبي مساعداته المالية عن الاراضي المحتلة، بذريعة احتواء المناهج الفلسطينية على مواد تحرض على "العنف والارهاب ومعاداة السامية"، في تبني وتماهي واضح مع أهداف إسرائيل ومطالبها.

ـ اسرائيل وتشويه المناهج التعليمية الفلسطينية

في الحقيقة، إن الجدل حول المنهاج الفلسطيني ليس بالجديد، حيث تدير إسرائيل منذ سنوات حملة تشويه لمحتوى المناهج الدراسية، بادعاء أنها تضم موادّ تحرض على الارهاب وتقلب الحقائق، فقبل مدة حاولت وكالة الأونروا" وبتحريض اميركي واوروبي، وضغط صهيوني، استبدال كلمة وخارطة فلسطين وبعض المدن الفلسطينية، وحذف نشاط ليوم الأسير، وإشارات للاحتلال الإسرائيلي، ومنع استخدام جدار الفصل والمستعمرات الصهيونية. .

ونتيجة للضغوط الصهيونية الكبيرة التي قامت بها إسرائيل مؤخرا، أرجأ الاتحاد الأوروبي في 16 آذار الحالي، مجددا تحويل المساعدات المالية السنوية المخصصة إلى السلطة الفلسطينية، وذلك بضغط من مندوب دولة المجر الذي اشترط تحويل المساعدات المالية، بتغيير المناهج التعليمية الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة. وسبق هذا القرار، مناقشات أجريت في الأيام الأخيرة في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بشأن تحويل هذه المساعدات المالية.

وبعد المشاورات، جرى في ساعات متأخرة من ليل 16 اذار، التصويت في الاتحاد الأوروبي بحضور وفد دبلوماسي فلسطيني، الذي حاول إقناع ممثلي دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإلغاء الشروط، ولكن دون جدوى.

إشارة إلى أن لجنة مراجعة الميزانية في البرلمان الأوروبي، كانت تبنت في نيسان 2021، موقف دولة المجر، واشترطت في حينه تحويل المساعدات للسلطة الفلسطينية البالغة 214 مليون يورو، بتغيير مناهج التعليم الفلسطينية، بذريعة أنها "تتضمن مواد تحريضية ضد إسرائيل محتوى ومضامين لاسامية."

وتؤكد التقديرات إلى أن القرار النهائي بشأن مسألة تحويل المساعدات المالية، سيعتمد على قرار المفوضية الأوروبية التي ستجتمع في الأشهر المقبلة، بحسب مصدر مطلع في السلطة الفلسطينية.

ومن هي المؤسسات التي تضغط لأسرلة المناهج الفلسطينية. اليكم التفاصيل

إن قصة الرقابة على المناهج الدراسية، بدعوى اشتمالها على قيم "تعادي السامية وتحضّ على العنف والكراهية"، لم تبدأ في أعقاب تقرير "مؤسسة جورج إيكرت" الألمانية (تعرّف عن نفسها بأنها عضو في "معهد لايبنيز للتاريخ والثقافة اليهودية – سيمون دوبنو الألمانية") ، التي موّلها الاتحاد الأوروبي عام 2018، وشمل دراسة 172 كتاباً مدرسياً، إنّما في العام 1998، عندما قام "معهد مراقبة أثر السلام" سابقاً، وحالياً "معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي" (IMPACT–SE)، بالتحريض على المناهج الدراسية الفلسطينية، وعمل طوال سنوات على تشكيل رأي عام دولي ضدّ المناهج الفلسطينية، بدعوى تحريضها على العنف والتنظير لكراهية اليهود.

استند المعهد" إلى درس يوثّق سيرة الشهيدة دلال المغربي، لطلاب الصف الخامس الابتدائي، وادعى أن السلطة الفلسطينية لم تجرِ أيّ تعديلات على مناهجها، منذ أن أجرت "مؤسسة جورج إيكرت" دراسته للمناهج الفلسطينية، زاعماً أن الدروس التي يتلقّاها الطلاب الفلسطينيون لا زالت "تحرّض على الكراهية ومعاداة السامية والعنف".

وفي أعقاب نشر التقرير المذكور، طالب نيكلاس هيربست، نائب رئيس لجنة شؤون الميزانية في البرلمان الأوروبي، بحجب 5 بالمائة من الدعم المُقدَّم إلى السلطة و"الأونروا"، وإعادة توجيهه إلى المنظّمات غير الحكومية التي تلتزم بمعايير "اليونسكو". وأدخلت اللجنة المُشار إليها، في تشرين الأول 2021، تعديلاً على

مشروع ميزانية 2022، يقترح حجب 23.2 مليون دولار من المساعدات المُقدَّمة لـ"الأونروا"، ما لم يتمّ إجراء تغييرات فورية في المناهج الدراسية الفلسطينية.

ومن هي مؤسسة و«IMPACT-SE؟ فلنقرأ معًا

تُعرف «IMPACT-SE» بأنها مؤسسة إسرائيلية غير ربحية تتولّى مراقبة محتوى الكتب المدرسية، وقد أدّت دوراً لافتاً في الضغط على الحكومة المصرية لتعديل مناهجها بما يساهم في تمييع النظرة العربية إلى إسرائيل، كما مارست الدور نفسه مع الأردن ودول الخليج المطبعة لا سيما الإمارات.

ليس هذا فحسب، إذ إن "معهد مراقبة أثر السلام" عمل طوال سنوات على تشكيل رأي عام دولي ضدّ المناهج الفلسطينية.

وبالتوازي، مع جهود مؤسسة" IMPACT" الإسرائيلية، شنّ الإعلام العبري حملة تحريض منظّمة على السلطة الفلسطينية. إذ ذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست"، أنه على الرغم من الوعود التي قُطعت للدول المانحة بمراجعة الكتب المدرسية، فقد أعادت وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية طبع الكتب المدرسية العام الماضي، دون ان تحذف او تعدل القضايا التي أثارها الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، طالب مسؤول الاتحاد الأوروبي أوليفر فارهيلي ـ تشمل مسؤولياته الإشراف على المساعدات الأوروبية للفلسطينيين، وكان تم تعيينه في المفوضية من قبل الرجل المجري اليميني القوي فيكتور أوربان ـ "بمؤشرات عملية واضحة" لبعض المساعدة، للتحقق مما إذا كانت الكتب المدرسية الفلسطينية تلتزم بالمعايير الدولية.

أكثر من ذلك، اقترح فارهيلي حجب حوالي 10 ملايين دولار ما لم تلبي الكتب المدرسية للسلطة الفلسطينية المعايير الدولية. كما تحدث فارهيلي علنًا عن رغبته في فرض شروط أكثر صرامة على المساعدات الأوروبية لقطاع التعليم في السلطة الفلسطينية، حيث يدفع تمويل الاتحاد الأوروبي رواتب موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين الذين يقومون بالتدريس ووضع المناهج التعليمية.

وكتب فارهيلي على "تويتر" بعد صدور تقرير بتكليف من الاتحاد الأوروبي حول الكتب المدرسية الفلسطينية في الصيف الماضي ، "يجب مراعاة شروط مساعدتنا المالية في قطاع التعليم على النحو الواجب."

وما هي قيمة الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية؟ التفاصيل في السطور التالية.

حتى عام 2020، كانت قيمة الدعم الأوروبي المُقدَّم للسلطة تبلغ ما بين 300 و310 ملايين يورو سنوياً (369 –381 مليون دولار)، وفقا تصريح سابق لمكتب المفوّضية الأوروبية في القدس. إلّا أن هذا الدعم توقّف جزئياً خلال عام 2021، لأسباب خاصة بتأخّر الاتحاد في إقرار ميزانيته. ووفقا لمصادر فلسطينية، يؤثّر تعطيل هذه الميزانية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ويعود بالضرر على فئات عدّة، أبرزها مستفيدو الشؤون الاجتماعية – الذين لم تُصرف مخصّصاتهم منذ أواخر عام 2020 – ومؤسسات المجتمع المدني، وموظّفو السلطة. وينقسم الدعم الأوروبي إلى ثلاثة أقسام؛ إذ يذهب نحو 150 مليون يورو من المبلغ لدعم ميزانية السلطة والشؤون الاجتماعية، بينما يخصص 100 مليون دولار لدعم «الأونروا»، والباقي يصرف على مؤسّسات المجتمع المدني.

وكيف يراقب الاتحاد الاوروبي المناهج الفلسطينية. إليكم الاجابة.

يكلّف الاتحاد الأوروبي معاهد بحثية بتقديم تقارير تعمل على تحليل المناهج الفلسطينية، وتوضح محتوياتها. وعادة ما تكون هذه المراكز الدولية قريبة من الإسرائيليين. وتركز هذه التقارير على تحليل محتويات المناهج التعليمية الفلسطينية ومناهج مدارس "الأونروا"، لا سيما فيما يخص الرواية الإسرائيلية، ويدقق إذا ما كانت تحتوي على عبارات تحرض على العنف، واللاسامية، او تدعو الى عدم الاعتراف بشرعية إسرائيل واعتبارها احتلالًا استعماريًا. واللافت ان الاتحاد الاوروبي، يطلب هذه التقارير تبعًا للاعتراضات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية، أو منظمات غير حكومية إسرائيلية.

وماذا عن الدور الأميركي

في تناغم واضح، مع الضغوط الصهيونية والأوروبية، طالب أعضاء من الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وزير الخارجية بتقديم تقرير سنوي عام إلى لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس عن محتويات الكتب المدرسية المستخدمة داخل المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، التي تديرها السلطة. الفلسطينية.

وما هي مطالب الاتحاد الأوروبي؟ فلنكتشف ذلك سويًا

بحسب لجنة الميزانيات في البرلمان الأوروبي، فإنّ لم تلتزم السلطة الفلسطينيّة بإجراء التعديلات فسيقتطع الاتحاد الأوروبي مبلغ 23 مليون دولار من ميزانية الاتحاد للسلطة لسنة 2022.

ومن القضايا التي يشترط البرلمان الأوروبي تعديلها في المناهج الدراسية وبدائله المقترحة:

1 ـ في صف الرابع ابتدائي وفي مادة الرياضيات، يشترط بأن يتم استبدال خارطة فلسطين التاريخية، بالثوب الفلسطيني.

2 ـ في الصف الثاني ابتدائي وفي مادة الرياضيات، يشترط إزالة تمرين يُذكر فيه كلمات "الاحتلال والمسجد الأقصى والحواجز الأمنية".

3 ـ في الصف الثالث ابتدائي، إلغاء تمرين يتعلّق بيوم الأسير الفلسطيني في مادة التربية الوطنية.

4ـ إزالة خريطة فلسطين في أحد دروس اللغة العربية للصف الرابع ابتدائي، واستبدال عبارة "القدس عاصمة فلسطين" بعبارة "القدس مدينة الديانات السماوية" في أحد دروس اللغة العربية للصف الرابع ابتدائي.

5 ـ إزالة عبارة "جرافات الاحتلال" في مادة اللغة العربية للصف الثاني ابتدائي.

6 ـ إزالة مدن القدس والأغوار في مادة العلوم للصف الرابع ابتدائي.

7 ـ استبدال كلمات "الأسير، المعتقل، السجن" بكلمات "الأمير، البلدية" في أحد دروس اللغة العربية في الصف الثاني ابتدائي.

8 ـ استبدال خريطة فلسطين التاريخية في كتاب اللغة العربية في الصف الثاني ابتدائي بصورة تدل على "الجبال والتلال".

9. ـ إزالة صورة جندي "إسرائيلي" محتل من أحد دروس اللغة العربية للصف الثاني ابتدائي

10 ـ استبدال خريطة فلسطين التاريخية للدلالة على حرف الـ "ط" في كتاب اللغة العربية للصف الأول ابتدائي بصورة "طير ويقطين"

11 ـ إزالة صورة لجدار الفصل العنصري، واستبداله بصورة لشلاّل في أحد دروس اللغة العربية في الصف الأول ابتدائي.

وماذا عن الجهود السلطة الفلسطينية. فلنقرأ الآتي:

رغم الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، إلا أنها فشلت في منع الاتحاد الأوروبي من فرض شروط مرتبطة بالمساعدات التي يقدمها لفلسطين ولم تحقق أي اختراق في ذلك.

وعليه، انتهى، الاجتماع الدوري للجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة في بروكسل ، دون أن ينتهي البت بمسألة ربط الدعم المالي للسلطة الفلسطينية بشروط تغيير وتعديل المناهج التعليمية الفلسطينية بما يتوافق مع مطالب الاحتلال الصهيوني.

لكن ما الذي حدث في بروكسل؟ ولماذا لم تصل المساعدات الأوروبية والتي تبلغ قيمتها 214 مليون يورو الخاصة بعام 2021 حتى الآن؟ ولماذا ما زالت المشاورات في المفوضية الأوروبية مستمرة حولها؟

إن المساعدات الأوروبية كان من المفترض أن يتم صرفها في بداية العام الماضي، بناء على قرار لجنة الموازنة في البرلمان الأوروبي، الأمر الذي لم يحدث، وهذه سابقة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وكان عذر الأوروبيين حينها أن عدم الصرف يعود لأسباب فنية، وهذا غير صحيح.

غير أن "السبب الحقيقي هو إلغاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وسجل انتهاك الحريات العامة الحافل لدى السلطة الفلسطينية"، إضافة الى ذلك هناك سببا آخر غير معلن، هو التحريض الإسرائيلي المستمر على المناهج التعليمية الفلسطينية، التي يتهمها بالتحريض ضد السامية وكراهية إسرائيل، ودعم السلطة الفلسطينية للأسرى والأسرى المحررين والشهداء والجرحى".

الخلاصة

إن المعركة على المناهج التعلمييية، هي في الواقع جزء من معركة السيادة على المدينة التي يسعى الاحتلال الى تهويدها بالاستيطان بمئات الإجراءات والممارسات القمعية والأنشطة والقرارات والقوانين التي يجري اتخاذها وسنّها وتطبيقها على المقدسيّين في إطار سياسة التطهير العرقي الممارسة بحقهم، وهو ايضا يسعى الى "أسرلة" سكانها عبر "كيّ" واحتلال وعيهم والسيطرة على ذاكرتهم الجمعية.

من هنا، أنّ "أسرلة"المنهاج ترتبط بهذه العملية، حيث يريد الاحتلال من خلالها، أن يسلخ الحركة الطلابية عن واقعها وجسمها الوطني، وان يخرجها من دائرة الفعل الوطني والمقاوم، وان يتنكّر الطالب لهويته وقوميته وانتمائه الوطني.

الطامة الكبرى، أن وزارة الخارجية الفلسطينية لم تتطرق في كل تصريحاتها للحديث عن فشلها في حشد دعم 14 دولة أوروبية لإسقاط مشروع قرار يناقش المناهج التعليمية الفلسطينية، خصوصا وأن حجب الدعم الأوروبي سيؤثّر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للسلطة، بالإضافة إلى أكثر من 100 ألف أسرة فلسطينية تعيش في فقر مدقع، وتتلقّى مساعدات إغاثية نقدية من قِبَل الاتحاد، بواسطة السلطة.

وهنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان الاتحاد الأوروبي خاضع وبقوة للضغوط الإسرائيلية في ما يتعلق بمساعدات مالية بعشرات الملايين فقط وهذا يعرفه القاصي والداني، فهل تتوقع السلطة الفلسطينية أن يساندها في قرارات سياسية مصيرية وقت الجد، مثل وقف الاستيطان أو قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967، أو حتى في القضايا المقدمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.